مكتبة البنين
قسم الدوريات

# مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية

## جامعة قطر

السنة السادسة - العدد السادس
١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

# المدن الصناعية في الخليج العربي

## ودورها في إعادة توزيع السكان والنشاط الاقتصادي

د. نظام عبد الكريم الشافعي

قسم الجغرافيا – كلية الانسانيات

جامعة قطر

# المدن الصناعية في الخليج العربي
## ودورها في إعادة توزيع السكان والنشاط الاقتصادي

### مقدمـــة :

باكتشاف البترول في دول مجلس التعاون الخليجي ، وذلك بدءاً بالبحرين في سنة ١٩٣٢ وانتهاء بسلطنة عمان في عام ١٩٦٧ ، والدول الخليجية تشهد تغيرات كبيرة في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والإدارية والعمرانية والسياسية . وقد أدى ارتفاع أسعار البترول منذ ١٩٧٣ حتى وصولها إلى قمتها في ١٩٨٠/٧٩ إلى الإسراع في عمليات التنمية ، وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لم يشهد العالم مثيلاً لها في فترة مماثلة .

فمن ناحية التحضر ، أصبحت هذه الدول ذات نسب عالية في ذلك ، حتى أنها فاقت نسب بعض الدول الصناعية المتقدمة ، كما هي الحال ، على سبيل المثال ، في الكويت حيث أن سكان الحضر " المدن " يمثلون حوالي ٩٥٪ . وبدأت ، في نفس الوقت ، عواصم هذه الدول أو عواصم أقاليمها كما في السعودية والإمارات استقطاب أعداد هائلة من السكان من داخلها وخارجها ، حتى أصبحت ، مثلاً ، مدينة الدوحة الكبرى تكبر عن ثاني مركز استيطاني في قطر بـ ٢١ مرة (١) .

ومن منطلق سياسة تنويع مصادر الدخل ، واستغلال أمثل للموارد المتاحة المحدودة ، بدأت هذه الدول الخليجية في تبني خطط التنمية الصناعية ، كمدخل أساسي للتنمية الاقتصادية الشاملة . وتبين آخر الإحصائيات بهذا الخصوص ، أن نسبة قطاع الصناعات التحويلية قد ارتفعت بشكل ملحوظ ، حتى أصبحت حوالي ١٨,٥٪ في البحرين وحوالي ١٤,٥٪ في كل من قطر والكويت من إجمالي الناتج المحلي . وأن إجمالي العاملين في المجال الصناعي بلغ أكثر من ٣٣٠ ألف شخص ، نصفهم في السعودية ، وقيمة الأموال المثمرة بلغت أكثر من ٤٠ مليار دولار في عام ١٩٩٢م (٢) .

ولأهمية عامل الوفورات الخارجية أو المقتصدات الخارجية في تقليل تكلفة الانتاج الصناعي ، وتحقيق أكبر مردود للنشاط الصناعي ، فقد توجهت دول الخليج إلى تركيز ذلك

النشاط في مراكز ومواقع محددة ، وفرت لها الخدمات والمرافق المطلوبة ، وعلى أعلى المستويات . ونذكر هنا على سبيل المثال ، المدن الصناعية : ينبع والجبيل بالسعودية وجبل علي بالإمارات وأمسيعيد بقطر ، وهذه الأخيرة صرفت على اعداد مينائها مبالغ حوالي ١٦٢ مليون دولار حتى نهاية ١٩٧٧م (٣) .

تطورت هذه المدن الصناعية الرئيسية مع الوقت ، وأصبحت ذات أهمية كبيرة على النطاق الجغرافي للدول العربية الخليجية ، عمرانياً واقتصادياً . فقد استقطبت جزءاً من سكان الدول الخليجية ، والمتوقع أكبر ، حيث قدر ، أن يكون حجم سكان الجبيل حوالي ٣٥٠ ألفاً بحلول عام ٢٠٠٠. وتلعب مدينتا الجبيل وينبع الصناعيتان السعوديتان دوراً اقتصادياً بارزاً ، حيث أن دخلهما من الناتج المحلي حالياً يمثل حوالي ٣٪ وتنتجان حوالي ٥٪ من الانتاج العالمي للمنتجات البتروكيماوية (٤) .

وفي هذا البحث ، نحاول أن نلقي الضوء على أهم المدن الصناعية في الخليج العربي والاشارة كذلك إلى المناطق الصناعية في جانب من البحث ، وبيان أهميتها من جوانب متعددة ، والنظر في مستقبلها الاقتصادي ، ودورها في لا مركزية توزيع السكان بدول الخليج العربية ، أو إعادة توزيعهم على النطاق الجغرافي . ولعلاقة المدن بالنمو الحضري ، سوف نستعرض في البداية موضوع التحضر في دول الخليج ومستقبله .

## أولاً : الواقع الحضري في دول مجلس التعاون الخليجي :

تبين بيانات هيئة الأمم المتحدة بمنظماتها المختلفة ، أن مجتمعات الخليج العربي تأتي ضمن المجموعة الدولية ذات النسب العالية من حيث سكان الحضر ، حتى أنها تفوق نسب مجموعة من الدول الصناعية الكبرى . وتشبه معظم الدول الخليجية ، وخاصة الصغيرة ، مثيلاتها الصغيرات في العالم كهونج كونج وسنغافورة ومكاو والتي تصل نسبة التحضر فيها إلى حوالي ١٠٠٪ ، بسبب غياب النشاط الزراعي تقريباً (٥) .

والجدول رقم (١) يبين الدول الخليجية وأحجام سكانها ونسبة التحضر فيها لعام ١٩٩٠ ، والذي نلاحظ من خلاله ، أن المتوسط في نسبة التحضر يصل إلى حوالي ٧٧٪ وترتفع كثيراً في الكويت وقطر ، وتنخفض عن المتوسط سلطنة عمان إلى حوالي ٤٠٪ بأكثر

تقدير ، وذلك اعتماداً على تقديرات الخياط ، رغم أن التقديرات العالمية تقول بأنها في حدود ١١٪ .

لذا ، فإن حوالي ١٨ مليون نسمة من المجموع الكلي لسكان دول الخليج البالغ ٢٣,٥ مليون ، يسكنون المدن الخليجية ذات الأحجام المختلفة ، ولكن بالدرجة الأولى العواصم أو عواصم الأقاليم .

**مستقبل التحضر في دول مجلس التعاون :**

طبقاً لبيانات الأمم المتحدة وخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الواردة في الجدول (٢) ، فإنه يمكننا تقسيم دول الخليج العربية إلى مجموعتين . الأولى وتضم كلاً من السعودية ، الكويت ، الإمارات و قطر ، حيث بدأت الأمور الحضرية تستقر ، فالزيادات الحضرية تبدو وكأنها ستصبح صغيرة مقارنة بما كانت عليها في الفترات السابقة . فعلى سبيل المثال ، فإن معدل النمو السنوي في المملكة العربية السعودية للفترة ٦٥ - ٨٠ كان ٨,٥٪ سنوياً ، ولكنه انخفض إلى ٥,٧٪ سنوياً ، وأنه سوف ينخفض للفترة من ٩٠ - ٩٥ إلى ٤,٦٪ . والحالة مماثلة بالنسبة للإمارات التي شهدت طفرة في نسبة الزيادة السنوية لسكان الحضر للفترة من ١٩٦٥ - ١٩٨٠ ، حيث وصلت إلى ١٨,٩٪ سنوياً ، بينما انخفضت بعد ذلك للفترة بين ١٩٨٠ - ١٩٨٩ إلى حوالي ٤,٢٪ ، ويتوقع أن تنخفض إلى حوالي ٢,٢٪ للفترة القادمة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ .

## جدول رقم (١)

## نسبة التحضر وحجمه من سكان دول مجلس التعاون الخليجي

## في بداية التسعينات (٩٠ - ١٩٩٢)

| الدولة | عدد السكان بالألف | نسبة سكان الحضر | عدد سكان الحضر بالألف |
|---|---|---|---|
| الإمارات | ١٩٠٩ | ٧٧٪ | ١٤٧٠ |
| البحرين | ٥١٥ | ٨١٪ | ٤١٥ |
| السعودية | ١٦٩٢٩ | ٧٧٪ | ١٣٣٥ |
| عمان | ١٦٠٠ | ٤٠٪ | ٦٤٠ |
| قطر | ٥٠٤ | ٩٠٪ | ٤٥٤ |
| الكويت | ٢٠٩٠ | ٩٥٪ | ١٩٨٦ |
| المجموع | ٢٣٥٤٣ | ٧٦,٥٪ | ١٨٠٠٠ |

مصادر البيانات :

١ - الأمم المتحدة . صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الوضع السكاني في العالم ١٩٩٠ (الجداول المرفقة) ص ٤٥ - ٥١ .

٢ - الإحصائيات الخاصة بالدول وخاصة في الأحجام السكانية لعام ١٩٩٢م للسعودية والإمارات وقطر .

٣ - حسن الخياط ، المدينة العربية الخليجية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ١٩٨٨ (وخاصة نسبة التحضر في عمان)

جدول رقم (٢)

معلات النمو الحضري لفترات مختلفة (١٩٥٠ - ١٩٩٥)

في دول مجلس التعاون الخليجي

| الدولة | ٥٠ / ٦٠ | ٦٥ / ٨٠ | ٨٠/٩٠ | ٩٠/١٩٩٥ |
|---|---|---|---|---|
| الإمارات | ٦,٥ | ١٨,٩ | ٤,٢ | ٢,٢ |
| البحرين | ٥,٨ | ٥,٨ | ٤,٤ | ٥,١ |
| السعودية | ٣,٦ | ٨,٥ | ٦,٣ | ٤,٦ |
| عمان | ٣,٦ | ٨,١ | ٨,٦ | ٦,٩ |
| قطر | ٩,٣ | ٩,٧ | ٥,١ | ٣,٣ |
| الكويت | ٨,٤ | ٨,٢ | ٥,٠ | ٣,٣ |

مصادر البيانات : ١ - حسن الخياط : مرجع سابق بالجدول رقم (١) حتى عام ١٩٩٠م .

٢ - الأمم المتحدة : مرجع سابق بالجدول رقم (١) الفترة الأولى والرابعة .

٢ - استخدام رقم الكويت لقطر في الفترة الرابعة لتقارب الأوضاع الحضرية وبسبب عدم توافر أرقام قطر .

وعلى عكس المجموعة الأولى ، تأتي المجموعة الثانية ، وهي تضم كلاً من البحرين وعمان والتي مازالت معدلات الحضر فيها مرتفعة إذا ما قورنت بالأولى . وبالتالي فالزيادة متوقعة ، وخاصة بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية للدولتين بسبب تطور الخدمات والتصنيع في البحرين ، وبسبب زيادة الانتاج البترولي في عمان . فتقول الإحصائيات أن النسبة السنوية لزيادة سكان الحضر في البحرين سوف تكون ٥,١٪ وفي عمان حوالي ٦,٩٪ ، حيث تأتيان وبفارق واضح في المرتبة الأولى والثانية في قائمة الدول الخليجية بالنسبة لمعدلات النمو الحضري مستقبلاً وخاصة للفترة من ٩٠ - ١٩٩٥م .

**المدن الرئيسية وجذبها للسكان :**

يذكر كل من الدكتور الخياط في كتابه " المدينة العربية الخليجية " والدكتور العريفي بأن العواصم المركزية الكبرى وبعض المدن الإقليمية الأخرى ، تستحوذ على النسبة الكبرى من سكان الدول الخليجية . فعلى سبيل المثال ، فإن الكويت الكبرى يمثل سكانها حوالي ٨٣٪ من سكان دولة الكويت ، والدوحة حوالي ٨٠٪ من سكان قطر ، وكذلك بالنسبة لسكان مجمع المنامة – المحرق بالبحرين (٦) .

هذا ، إلى جانب فقدان التدرج والهرمية في أحجام المدن الخليجية ، فالكويت المدينة يبلغ سكانها حوالي ١,٤ مليون ، وتكبر عن المدينة الثانيه في الكويت بعشرين مرة ، وفي البحرين ، فإن المجمع الحضري للمنامة والمحرق يبلغ سكانه حوالي ٢١٣ ألف نسمة وهو يكبر بسبع مرات تقريباً عن المدينة الثانية فيها . وكذلك الحال بالنسبة لقطر ، فمدينة الدوحة الكبري يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٧٠ ألف نسمة وتكبر عن المدينة الثانية في الترتيب الحجمي بـ ٢١ مرة تقريباً (٧) .

فلا غرابة إذاً ، عندما يطلق لفظ " المدينة الدولة " على دول الخليج العربية وخاصة الصغيرة ، ويعنى أن الدولة عبارة عن مدينة واحدة رئيسية ، فهي مركز الثقل السكاني والسياسي والاقتصادي والثقافي والإداري .

لذلك ، توصي الدراسات الخاصة بالمدن والتحضر في الخليج بتأسيس وإنشاء نويات استيطانية جديدة تنتشر هنا وهناك ، لتحقق غرضين : تقليل الازدحام المتوقع مستقبلاً بصورة أكبر في المدن الكبرى ، وخلق نويات تعمل على ربط أقاليم الدولة في إطار التخطيط الإقليمي .

ومن هذه الدراسات ، دراسة للدكتور عبد الإله ابو عياش بعنوان " التخطيط لمدن التنمية في الكويت "(٨) ودراسة أخرى قيمة بعنوان "An Urban Profile of the Middle East" لمؤلفيه Hugh,M. و Poberts,P. . فيها جانب عن مدن المستقبل في الخليج العربي (٩) . ويذكر الدكتور الحسيني بأن هناك تنوع وتعدد في استراتيجيات التوازن الإقليمي في العالم الثالث ، ومن بينها الحد من نمو المدن الكبرى وتدعيم المدن المتوسطة والصغيرة الحجم أو إقامة مراكز حضرية جديدة عن طريق التوطن الصناعي بها وتقديم

الحوافز التنافسية لها (١٠) . وللخياط ، عند حديثه عن استراتيجية التوازن الإقليمي هذا الرأى : " هناك أهمية أن تخطو دول الخليج إلى إعادة توزيع الأثقال الحضرية وخلق نوع من التوازن الإقليمي ، ويتم تطبيق ذلك عن طريق اتخاذ القرارات العقلانية ووضعها موضع التنفيذ والتي تتعلق بشكل رئيسي بكيفية توزيع الاستثمارات التي تنعكس آثارها على أشكال النمو وأنماطه (١١) . أما الدكتور صالح العريفي فإنه يعتقد بأنه لا حاجة لبناء مراكز استيطانية جديدة لأسباب ديموغرافية وسياسية بالدرجة الأولى وخاصة أن الدول الخليجية بوفوراتها المادية قادرة على توفير الخدمات والمرافق وغيرها في المدن القائمة على خلاف الدول النامية الأخرى (١٢) .

وعندما ننظر إلى خريطة الدول الخليجية ، اليوم ، نجد مراكز استيطانية جديدة ، ذات وظيفة اقتصادية وصناعية بالدرجة الأولى ، لم تكن موجودة قبل عقدين من السنين بأكثر تقدير ، أو كانت قرى صيد صغيرة أوشكت على الموت والاندثار ، أعيدت إليها الحياة . والعلاقة ، بكل تأكيد ، قائمة بين النمو الاقتصادي والنمو الحضري ، بمعنى أن العلاقات متبادلة بينهما وكل منهما قد يكون سبباً للآخر وحدوثه .

ونعتقد بأنه رغم أن الصناعة في الخليج ونعني بها الصناعة التحويلية لم تكن في الأصل سبباً في ارتفاع النمو الحضري ، إلا أن تأثيرها المستقبلي سوف يكون واضحاً بتقدم التنمية الصناعية وازدهارها في المدى المتوسط والبعيد .

## ثانياً : المدن الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي :

لقد بدأت التوجهات الحديثة والمخططة للتنمية الصناعية في دول مجلس التعاون في سنوات مختلفة . فعلى سبيل المثال ، بدأت تلك الخطوات في الكويت أولاً في عام ١٩٦٣م بإنشاء شركة صناعة الكيماويات ، وتلتها قطر سنة ١٩٧٣ بإنشاء المركز الفني للتنمية الصناعية ، وفي البحرين سنة ١٩٧١ بإنشاء مصنع الألمنيوم (ألبا) ، وفي السعودية عام ١٩٧٦ بإنشاء شركة سابك وتسلمها الإشراف على الصناعات المعدنية والبتروكيماوية ، أما في الإمارات فقد بدأت في عام ١٩٧٦ بإنشاء مصفاة أم النار بأبو ظبي (١٣) .

وتلك التواريخ تعني بداية وضوح الخطط الصناعية والرؤية في هذا الصدد ، إلا أن مشاريع صناعية فردية قد كانت متواجدة من قبل ، وخاصة مصافي النفط والتي أقدمها في البحرين في عام ١٩٣٦ ، كذلك مصانع الأسمنت والتي أقدمها مصنع الشركة العربية المحدودة بجدة عام ١٩٥٩ على سبيل المثال .

وبسبب توجهها نحو التصنيع المخطط ، سارعت الدول الخليجية في إنشاء مدن صناعية متكاملة تحقق أهداف التنمية الصناعية ، وتحقق في نفس الوقت قدراً من التوازن الإقليمي للتحضر وخاصة على المدى البعيد ، وتحقق ثالثاً ، إرتباطاً مطلوباً بين أجزاء الدولة الواحدة . وأن الصناعة كنشاط اقتصادي لأقدر من غيرها ، وهنا نعني الزراعة ، في الخليج لتحقيق تلك الأهداف .

والجدول رقم (٣) يبين أهم المدن الصناعية في دول التعاون الخليجي وبعض خصائصها ، حيث أنه من الملاحظ أن السعودية بها مدينتان هما الجبيل على الخليج العربي وينبع على البحر الأحمر . وكذلك الإمارات لها مدينتان صناعيتان هما الرويس في إمارة أبو ظبي وجبل على في إمارة دبي . وفي الكويت واحدة وهي الشعيبة . وفي قطر أمسيعيد الصناعية ، والخطوات تجرى لإنشاء الثانية في رأس لفان . أما البحرين وعمان فتفتقدان إلى مثل هذه المدن الصناعية المتكاملة والمترابطة ، رغم وجود عدة مناطق صناعية بهما نوضحها في صفحات أخرى من هذا البحث .

## جدول رقم (٣)

## المدن الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي وبعض خصائصها

| الدولة | المدينة الصناعية | سنة الإنشاء | البعد | المساحة التقريبية المخططة | عدد المراسي | السكان المتوقعون بالألف | العمالة المتوقعة بالألف |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإمارات | الرويس – أبو ظبي | ١٩٧٦ | ٢٣٥كم غرب أبوظبي | غ.م | غ.م | غ.م | غ.م |
| | جبل على – دبي | ١٩٧٧ | ٣٥ كم غرب دبي | ١٢٠ – ١٥٠كم٢ | ٦٧ | ٣٤٠ | ١٧١ |
| السعودية | الجبيل – على الخليج | ١٩٧٣ | ٨٠ كم شمال الدمام | ٩٣٠كم٢ | ٢٠ | ٣٥٠ | ١١١ |
| | ينبع – على البحر الاحمر | ١٩٧٧ | ٣٥٠ كم شمال جدة | ١٨٨كم٢ | ٢٥ | ١٢٥ | ٣٣ |
| الكويت | الشعيبة | ١٩٦٤ | ٥٠ كم جنوب الكويت | ٢٤كم٢ | ٢٠ | غ.م | ١٥ |
| قطر | أمسيعيد | ١٩٧٦ | ٣٥ كم جنوب الدوحة | ١٩كم٢ | ٢١ | ٣٠ | ١١,٥ |

مصادر البيانات :

١ – منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، دراسة المناطق الصناعية بدول الخليج العربية ، الدوحة ١٩٨٥ (جميع المدن) .

٢ – Hugh, M., Roberts, P., An Urban Profile of the Middle East, .

St. Martin's Press, New York 1979, ( أمسيعيد وجبل علي )

٣ – المملكة العربية السعودية ، هذه بلادنا ، وزارة الإعلام ، الرياض ١٩٩٢ ( الجبيل وينبع ) .

٤ – دولة الكويت ، منطقة الشعيبة في ربع قرن ، الكويت ١٩٨٨ .

٥ – مصادر أخرى .

**سكان المدن الصناعية ومساحاتها :**

تختلف المساحات التقريبية للمدن الصناعية الرئيسية في دول مجلس التعاون ، فأكبرها مساحة هي الجبيل الصناعية حيث تبلغ مساحتها حوالي ٩٣٠ كم٢ ، وكل من ينبع وأمسيعيد وجبل على بمساحة تقريبية حوالي ١٩٠ كم٢ لكل منها . فهي تغطي مجتمعة مساحة ليست صغيرة ، وبالتالي يمكنها استيعاب أعداد بشرية كبيرة وخاصة عند اكتمالها وتنفيذ مخططاتها العمرانية المرسومة .

أما من حيث السكان ، فإن الجدول رقم (٣) يبين أن هذه المدن سوف تستوعب أعداداً هائلة من السكان تصل لمئات الآلاف للواحدة ، ولأكثر من مليون بصورة إجمالية . فعلى سبيل المثال ، فإن المخطط لمدينة الجبيل أن يصل سكانها إلى حوالي ٣٥٠ ألفاً بحلول عام ٢٠٠٠ . ومدينة ينبع إلى حوالي ١٢٥ ألف في نفس السنة وكل من جبل على وأمسيعيد إلى ٣٤٠ و ٣٠ ألفاً بحلول عام ١٩٩٥ على التوالي .

ولكن لظروف المنطقة السياسية والاقتصادية في الثمانينات ، فإن الخطط لم تتحقق كما كان متوقعاً . بل توقفت في نموها بشكل واضح ، كما في حالة أمسيعيد لمدة ١٠ سنوات تقريباً . فلم يصل عدد سكان هذه المدن إلا إلى جزء صغير من الأحجام الكلية ، فعلى سبيل المثال ، فإن عدد سكان أمسيعيد الصناعية يصل اليوم إلى حوالي ١٢ ألفاً ، أما الجبيل الصناعية فيصل عدد سكانها اليوم إلى ٤٠ ألف نسمة ، وينبع حوالي ١٩ ألفاً (١٤) .

وفي معظم الحالات فإن نسبة المواطنين من السكان تكون صغيرة جداً لعدم ملاءمة ظروف هذه المدن الصناعية بالظروف الاجتماعية التي اعتاد عليها أناس الخليج ، والمثال واضح في الشعيبة وأمسيعيد وجبل على ولكن قد تكون الصورة مختلفة في الجبيل وينبع بسبب الحجم السكاني الكبير نسبياً للملكة العربية السعودية وتقديم المزايا الكثيرة للسكان المواطنين فيها وتوافر معاهد التدريب والتأهيل بها (١٥) .

ففي الصف الأول الابتدائي في المدارس الحكومية عام ١٩٩٠/١٩٩١م بأمسيعيد ، هناك ٦ طلاب قطريين مقابل ٢٦ طالباً غير قطري ، وهناك ١١ طالبة قطرية مقابل ٢٤ طالبة غير قطرية (١٦) ، ولكن عددهم يصل للصفر في المدارس الخاصة غير العربية للجاليات المختلفة كالنرويجية واليابانية والفرنسية .

ورغـم وجود ثلاثة أندية أو أكـثر في أمسيعيد ، إلا أن الزائـر لا يجـد القطريـين إلا نـادراً ، وقمـت في إحـدى زيـاراتي الميدانيـة بسـؤال ٢٩ عـاملاً صناعيـاً قطريـاً عـن مكـان استقرارهم ومسكنهم ، فأجاب ٢٨ أنهم يسكنون خارج أمسيعيد .

وتقوم الدول الخليجية ببناء المساكن لساكني المناطق الصناعية بنظام الشقق أو الفلـل وتأجيرها على الشركات الصناعية والأفراد الآخرين ذوي العلاقة العملية . ففي أمسيعيد كان عدد الوحدات السكنية عام ١٩٧٦ حوالي ٧٠٠ وحـدة سـكنية ، اضيفـت إليهـا حتى عـام ١٩٨٢ (٧٥٥) وحدة سكنية ، ومجموعـة قيـد الإنشـاء بلـغ عددها حـوالي (٢٠٠) وحـدة ليصـل مجموعها إلى حـوالي (١٦٧٠) وحـدة سـكنية ، (١٠٠٠) منهـا عبـارة عـن شـقق في عمارات مرتفعة (١٧) .

أما من ناحية العاملين ، فإن البيانات المتاحة تبين أن الخطط بهذا الشـأن سـوف تهيـئ فرص عمل لأعداد كبيرة من العاملين . فعلى سـبيل المثـال ، فـإن عـدد الوظـائف في الشـعيبة الكويتية قد تطور عبر السنوات الماضية ، فقد كان عدد العاملين في عام ١٩٦٥ –٥٨ عـاملاً و ٤٤٥٠ عـام ١٩٧٥ و ١٢٠٣٩ عـام ١٩٨٥ حتـى وصـل عددهـم إلى ١١٢٥٩عـام ١٩٨٨م (١٨) .

وعند اكتمال المشـاريع الكـبرى الصناعيـة وغيرهـا في الجبيـل وينبـع ، فيكـون عـدد الفرص العملية المتاحة حوالي ١٤٤ ألف وظيفة (١٩) ، أما بالنسبة لأمسـيعيد فمخطـط لهـا أن تخلق وظائف لعدد يصل إلى حوالي ١١,٥ ألف عامل بحلول عام ١٩٩٥ (٢٠) .

أما جبل علي ، فقد يكون العدد ١٧١ ألفاً في مجال البناء والصناعة والخدمـات عنـد إتمام المدينة بمشاريعها المختلفة (٢١) . وأقدر إجمالي عدد العاملين في المدن الصناعية الست حالياً بأكثر من ٦٠ ألفاً .

أما نسبة العاملين الوطنيين فإنها صغيرة ففي الشعيبة كانت ١٧٪ عام ١٩٨٩ وأقـدر نسبة العمالـة القطريـة في مصـانع أمسـيعيد بحـوالي ٣٠٪ بصـورة متوسـطة إلا أنهـا ترتفـع في المشاريع الصناعية الحكومية فقد وصلـت إلى حـوالي ٦٠٪ في مصفـاة النفـط (٢٢) ، وفي ينبـع

فإن ٧٥٪ من موظفي أرامكو البالغ عددهم ١٧٠٠ هم سعوديون (٢٣) . أما المشاريع الصناعية في الجبيل ، فقد وفرت عملاً لحوالي ٩ آلاف عامل . وتتيح مدينتا الجبيل وينبع فرص التدريب للمواطنين السعوديين عبر معهدي التدريب بهما ، اللذين يسعان لعدد ١٦٥٠ متدرباً (٢٤) .

أما جبل على ، فقد وفرت المنطقة الحرة والتي بها حوالي ٤٠٠ شركة أمريكية وأوربية وآسيوية مجالات عمل لحوالي ١٢ ألف عامل حتى الآن ، بالإضافة إلى العاملين بالمشاريع الصناعية الكبرى والتي من بينها شركة دوبال للألمنيوم بعدد عمال يبلغ ١٤٠٠ عاملاً (٢٥) .

جدول (٤)

أنواع الصناعات ومنشآتها والعاملين بها بأمسيعد ١٩٩١م

| أنواع الصناعات | عدد المنشآت | عدد العاملين |
|---|---|---|
| الصناعات الرئيسية | ٥ منشآت | ٣٤١٤ |
| الصناعات الأخرى | ١٥ منشأة | ٨٨٩ |
| الاجمالي | ٢٠ منشأة | ٤٣٠٣ |

المصدر : وزارة الطاقة والصناعة – قطر – دليل المنشآت الصناعية – مارس ١٩٩٢م .

أما مدينة أمسيعد فتوفر حالياً حوالي ٥ آلاف وظيفة حوالي ٨٥٪ في القطاع الصناعي ، بالإضافة إلى حوالي ٧٠٠ عامل يعملون في قطاعات مختلفة وخاصة قطاع الخدمات ، كالميناء والمدارس والخدمات الصحية والتجارة ، أنظر للجدول رقم (٤) .

**المكانة الاقتصادية للمدن الصناعية :**

تلعب هذه المدن – تحت الدراسة – دوراً اقتصادياً رائداً بين مدن الخليج العربي .

فمن ناحية ، فإن هذه المدن مازالت تلعب دور تصدير النفط الخام عبر موانيها ومراسيها ، فعلى سبيل المثال ، ينقل حوالي ٥٠٪ من صادرات قطر من النفط الخام عبر ميناء

أمسيعيد ، وإن كميات تقدر بين ١,٨٥ مليون برميل - ٣,٧ مليون برميل يومياً من نفط حقل الغوار يمكن تصديرها عبر ميناء الملك فهد في ينبع . وتتواجد في هذه المدن الصناعية صهاريج لتخزين النفط تتسع لكميات كبيرة من النفط الخام جاهزة للتصدير فطاقة التخزين في ينبع تصل إلى حوالي ١٢,٥ مليون برميل (٢٦) ، وفي أمسيعيد حوالي ١,٧ مليون برميل (٢٧) .

ومن ناحية أخرى ، فإن هذه المدن الصناعية بدأت تلعب دورًا رائدًا فى النشاط الصناعى ، حيث أن قيمة ناتجها الصناعى عالية و مرتفعة جدًا ، وذلك لتركز الصناعات الضخمة فيها . فعلى سبيل المثال ، فإن مدينة جبل على تنتج ١٦٠ ألف طن من الالمنيوم سنوياً وتصدر ٩٥ ٪ منه إلى الخارج بقيمة ٤٥٠ مليون درهم سنة ١٩٨٨ ، وقد ارتفعت الطاقة الانتاجية إلى أكثر من ٢٤٠ ألف طن عام ١٩٩٢ م (٢٨) .

ومدينتنا الجبيل وينبع الصناعيتان السعوديتان تنتجان ٣ ٪ من الدخل الإجمالي للسعودية من خلال مصانعها الضخمة ، والتى وصل عددها إلى ١٩ مصنعاً بتكلفة إجمالية ٧٤ مليار ريال سعودى وأخرى في الطريق ، بالاضافة إلى المصانع المتوسطة والثانوية التى بلغ عددها حوالى ١٣٦ منشأة صناعية (٢٩) .

وفى حالة مدينة أمسيعيد الصناعية ، فإن قيمة مبيعات بعض منتجاتها الصناعية قد بلغت حوالى ١٢٠٠ مليون ريال عام ١٩٨٦ لمنتجات حديد التسليح والامونيا واليوريا والايثيلين والبولى ايثلين والكبريت (٣٠) . ونتوقع أن تكون القيمة قد ارتفعت مع بداية التسعينيات كما كانت في بداية الثمانينات .

ويمكننا كذلك تقدير قيمة انتاج المنتجات البترولية البالغة ٢٧٢٠ ألف طن مترى ومنتجات مصانع تسييل الغاز البالغة حوالي ٩٠٠ ألف طن من البروبان والبيوتان والمكثفات لسنة ١٩٩٠ بمبلغ ١٥٠٠ و ٤٠٠ مليون ريال قطري تقريباً على التوالي (٣١) .

وعن طريق تلك الصناعات الكيماوية والمعدنية وغيرها بدأت نسبة استغلال الغاز الطبيعي في الارتفاع إلى حوالي ٩٠٪ ، والمثال هنا على دولة الإمارات حيث كانت نسبة

الاستغلال لا تتعدى ٨٪ في السبعينات ، وبلغت قيمة الغاز المسال في سنة ١٩٨٥ حوالي ٥,٣ مليار درهم (٣٢) .

وتساهم هذه المدن الصناعية في عمليات التبادل التجاري عبر موانيها الكبيرة وبمراسيها المتعددة ، ففي جميع هذه المدن موانئ تجارية وأخرى موانئ صناعية وموانئ بترولية بلغ عدد مراسيها ، كما في الجدول رقم (٣) ، على النحو الآتي :
جبل علي = ٦٧ ، ينبع = ٢٥ ، أمسيعيد = ٢١ ، و ٢٠ في كل من الشعيبة والجبيل ، وهذه الموانئ تستقبل بواخر وسفناً ذات احجام كبيرة جداً ولأغراض متعددة ساعدتها في تفوق أنشطتها التصديرية أو الاستيرادية على الموانئ الخليجية الأخرى .

وهذه بيانات بحجم التناول في الموانئ التجارية لبعض المدن الصناعية :

| | | | |
|---|---|---|---|
| أمسيعيد | (١٩٩٠) | ١,١ | مليون طن من البضائع (٣٣) . |
| الجبيل | (١٩٨٧) | ١,٦ | مليون طن من البضائع (٣٤) . |
| ينبع | (١٩٨٧) | ٢,٥ | مليون طن من البضائع . |
| الشعيبة | (١٩٨٨) | ٢,٧ | مليون طن من البضائع (٣٥) . |

وتعد أمسيعيد بمينائها التجاري الميناء الأول لعمليات الاستيراد والتصدير ، فقد فاقت في أهميتها ميناء الدوحة ، فقد وصل عدد السفن التي تمت مناولتها في أمسيعيد في عام ١٩٩٠ – ٢٢٣ سفينة ، بينما كان العدد فقط ١٦٦ سفينة في ميناء الدوحة ، ومقارنة بميناء الدوحة ، فإن كميات البضائع المفرغة في أمسيعيد نالت نسبة ٦٩٪ من إجمالي عمليات التفريغ على المستوى الوطني ، بينما لم تكن هذه النسبة تتعدى ١٧٪ عام ١٩٧٦ (٣٦) .

**الموقع واستخدامات الأرض في المدن الصناعية :**

لأنها مدن صناعية لها ارتباطاتها الاقتصادية بالعالم الخارجي سواء في التصدير أو الاستيراد ، فإن لجميع المدن الصناعية واجهات بحرية ، وعملت الدول على تعميق الواجهات

البحرية وإنشاء الأرصفة ، وتهيئة الموانئ لاستقبال السفن المناسبة ، ويمتاز سطح المواضع بالسهولة والانبساط ذات مناسيب مختلفة ، غالباً ، منطقة سباخ كما في أمسيعيد والرويس .

وتبعد هذه المدن عن المراكز الاستطانية الكبيرة بدرجات متفاوتة . ثلاث مدن تقع على مسافات بعيدة لأكثر من ١٠٠كم ، مثل الرويس التي تبعد عن مدينة أبو ظبي من الغرب بمسافة ٢٣٥كم ، وينبع التي تبعد لمسافة ٣٥٠كم شمال جدة ، والجبيل التي تبعد عن الظهران من ناحية الشمال لمسافة متوسطة تبلغ حوالي ١٠٠كم .

أما المدن الثلاث الأخرى فهي جبل علي وأمسيعيد والشعيبة الكويتية فإنها لا تبعد عن العواصم إلا بأقل من ٥٠كم ، فجبل على يقع على مسافة ٣٥كم من غرب دبي - وأمسيعيد لمسافة ٣٥كم جنوب الدوحة ، والشعيبة لحوالي ٥٠كم جنوب مدينة الكويت .

ونرجع سبب المسافات الطويلة للمدن الثلاث الأولى هو المساحة الأرضية الشاسعة للدولة كما في السعودية وإمارة أبو ظبي ومحاولة منها تنمية الأقاليم المختلفة . والمسافات بين هذه المدن الصناعية على الساحل الغربي للخليج العربي لا تقل عن ٢٠٠كم بين الواحدة والأخرى وذلك إذا قمنا بربطها بخطوط مستقيمة ، أنظر الشكل رقم (١) .

وترتبط هذه المدن بالعواصم وغيرها بطرق برية من الدرجة الأولى ، وهناك مشاريع لربطها بخطوط داخلية للسكك الحديد كما في الجبيل لمسافة ١٩٠كم ، بل الأكثر من ذلك ، فإن مطارات تبنى في بعضها ، كما في الجبيل وجبل على لتقوية روابطها العالمية (الشكل ٣ و ٤) .

**استخدامات الأرض :**

جميع المدن الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي تنقسم داخلياً إلى ٥ أجزاء رئيسية على النحو الآتي :

١ - منطقة الصناعات الكبيرة والرئيسية الثقيلة .

٢ - منطقة الصناعات المتوسطة والثانوية والمساندة .

٣ - المنطقة السكنية .

٤ – منطقة الميناء .

٥ – مناطق الخدمات والترفيه .

وهذه تقديرات لمساحات بعض المناطق لمدينة الجبيل الصناعية (٣٧) :

أ – ١٣١كم٢ صناعات ثقيلة ومتوسطة .

ب – ٨٠ كم٢ المنطقة السكنية .

جـ – ٢٥٠كم٢ المطار .

د – ٢٠٤كم٢ المنتزه .

وقد روعيت الظروف المناخية وحركة الرياح في تحديد مواقع المناطق المختلفة . فعلى سبيل المثال ، فإن المناطق الصناعية الكبيرة في المدن تقع ضد اتجاه الرياح ، وتقع مجاورة للبحر لغرض تصدير منتجاتها واستيراد المواد الخام ، وهي بعيدة ، في نفس الوقت ، عن المناطق السكنية لمسافة لا تقل عن ٥ كم ، أنظر الأشكال المرفقة .

أما المنطقة الوسطى فهي غالباً ما تكون للصناعات الخفيفة أو الثانوية ، قريبة من الثقيلة وبعيدة جزئياً عن المنطقة السكنية . أما المنطقة السكنية ، فواقعة في شمال المدن أو غربها طبقاً للرياح السائدة ، وتتكون من حارات بمراكزها الخدمية الخاصة كالمدارس والأسواق ، وتتميز المساكن بأنماطها المختلفة من عمارات أو فلل من دور أرضي أو فلل من عدة أدوار . والعمارة الإسلامية العربية واضحة في تخطيط مدينة ينبع والجبيل بشكل معقول ، إلا أن هذا الطابع الإسلامي يغيب تقريباً عن كل من الرويس وأمسيعيد وجبل علي .

وقد أتيحت في هذه المدن الصناعية ، مساحات للترفيه من أندية ودور للسينما وملاعب للجولف ، كما في جبل علي وأمسيعيد ، وشواطئ بحرية وبرك ومارينز للسفن الصغيرة كما في الجبيل ، بالإضافة إلى دور العبادات والأسواق والمحلات الصغيرة وانتشار الأسواق واضح في تخطيط جبل على والجبيل الصناعية .

وتتواجد بالإضافة إلى كل تلك الاستخدامات ، مرافق الكهرباء والماء والخدمات التعليمية والصحية . وغالباً ما تكون مرافقها ، وخدماتها مستقلة عن المدن الأخرى ، بل أحياناً تقوم بتزويد بعض المستوطنات بحاجاتهم من كهرباء وماء . فعلى سبيل المثال ، في هذه

المدن الصناعية مستشفيات متكاملة تسع لمئات الأسرة كما في مستشفى الجبيل الذي يتسع لحوالي ٢٠٠ مريض . وقد اهتمت أكثر المدن الصناعية بالنواحي الجمالية ، فاللون الأخضر منتشر بشكل واضح ، ففي مدينة ينبع الصناعية ، مثلا ، زرعت ٥٧ ألف شجرة حتى عام ١٩٩١ على مساحة تقدر بـ ٦٠٠ هكتار (٣٨) .

**الملكية في هذه المدن الصناعية :**

فيما يخص ملكية الأراضي ، فإنها ملكية حكومية ، ولكن المواطنين والمستثمرين والموظفين بإمكانهم تأجير الأراضي والبيوت أو منحها إياهم نظير عملهم في أحد القطاعات الانتاجية في هذه المدن الصناعية .

أما من ناحية الملكية الصناعية – فإنها تنقسم إلى ملكيات متعددة :

١ – ملكية حكومية ١٠٠٪ : كما في جميع مصافي النفط الخليجية ، ومصانع تسييل الغاز بأمسيعيد وقد يكون السبب استراتيجياً .

٢ – ملكية خاصة ١٠٠٪ مواطنة أو مشتركة : وتتمثل في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، وقد وصل عددها على سبيل المثال في مدينة أمسيعيد ١٤ منشأة بلغت قيمة رأسمالها حوالي ١٦٢٠ مليون ريال (٣٩) .

٣ – ملكية حكومية وخاصة وطنية : وغالباً ما تكون نسبة الحكومة هي الأكبر ، كما في ملكية شركة سابك السعودية صاحبة الصناعات الضخمة الكثيرة . وكذلك الشركة الوطنية للغازات الصناعية في الجبيل ، وشركة الأسمدة العربية السعودية (سافكو) حيث تمتلك سابك ٤١٪ من أسهمها و ١٠٪ لموظفيها ، و ٤٩٪ القطاع الخاص السعودي (٤٠) .

٤ – ملكية حكومية وخاصة أجنبية : متمثلة في مصانع البتروكيماويات والأسمدة والحديد والصلب بأمسيعيد القطرية ، ولكن لا تقل نسبة الحكومة عن ٧٠٪ والنسبة الباقية يمتلكها شركاء من فرنسا واليابان والنرويج وغيرها (٤١) . وكذلك شركة أبو ظبي لصناعات الأسمدة المشتركة بين أدنوك الظبوية ٥١٪ وشركة البترول الفرنسية بالنسبة

الباقية (٤٢) . أو أن يكون الشريك ألمانياً أو صينياً كما في مجموعة من صناعات الجبيل وينبع (٤٣) .

**التأثير الإقليمي لهذه المدن :**

أوجدت هذه المدن الصناعية علاقات فيما بين الدول الخليجية ، وخاصة في مجال النشاط الصناعي ، حيث بدأت الدول الخليجية بالتنسيق والتعاون الصناعي وخاصة منذ صدور الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في عام ١٩٨٤م من قبل الأمانة العامة لمجلس التعاون . ولمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، المنشأة في ١٩٧٦ ، الدور الواضح في الدعوة إلى التعاون والتنسيق .

ومن جانب آخر ، جذبت هذه المدن الصناعية المستثمرين الخليجيين من كافة الدول الخليجية ، وتكونت بشكل جيد الشركات الصناعية المشتركة ، وقد بلغ عددها على سبيل المثال في عام ١٩٨٩ حوالي ١٠٦ مشروع برؤوس أموال بلغت حوالي ٤,٧ مليار دولار ، جزء كبير منها مستثمر في هذه المدن الصناعية (٤٤) .

وشركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية الواقعة في مدينة الشعيبة الصناعية تعد مثالاً في خلق الروابط مع الدول المجاورة وغيرها ، فهي على سبيل المثال تساهم أو تمتلك ٦ شركات في الوطن العربي في تونس والبحرين ، وثلاث شركات للأسمدة في دول أخرى غير عربية من بينها تركيا (٤٥) .

أصبحت هذه المدن الصناعية ، من ناحية أخرى ، مركزاً للاتصال مع المراكز العمرانية والأقاليم الأخرى في الدول الخليجية ، حيث تساند مشاريع هذه المدن في تكوين مشاريع أمامية وخلفية ، صناعية كانت أم خدمية أو زراعية ، فكم من صناعات قد انتشرت هنا وهناك ، بسبب إنتاج مادة البولي ايثلين وخاصة في مجال صناعة البلاستيك ، وساعدت منتجات هذه المدن من الأسمدة الكيماوية على النهضة الزراعية . وما إنشاء الشركة القطرية للنقل البحري برأسمال بلغ ١٠٠٠ مليون ريال في عام ١٩٩٢م إلا مثال على التأير الإيجابي لنشاط هذه المدن الصناعية (٤٦) .

وأخيراً ، فإن الوجه الآخر للترابط والتأثير ، أن هذه المدن قد أثرت على نمو بعض المراكز العمراني القريبة ، ومثالاً على ذلك ، مدينة الوكرة الواقعة بين الدوحة وأمسيعيد حيث ازداد العمران والاستقرار بها بشكل كبير فمن حوالي ١٧٧٥ نسمة في عام ١٩٧٠ إلى حوالي ١٣١٥٩ نسمة في عام ١٩٨٦ ، وبها وحدات سكنية وصل عددها لحوالي ٢٤٠٠ وحدة سكنية (٤٧) . ونتوقع حدوث الظاهرة نفسها في مدينة الخور عند بدء المشاريع الصناعية بمنطقة رأس لفان شمال قطر عام ١٩٩٧ تقريباً .

## ثالثاً : المناطق الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي :

يخطئ كثير من الباحثين عندما يطلقون لفظ مدينة صناعية على المستوطنات والمستعمرات والمناطق الصناعية التابعة للمدن . فللمدينة كما نعلم خصائص يوضحها العلماء لا تتوفر في مثل هذه المناطق الصناعية فلا يمكن أن نطلق لفظ " مدن " عليها بأي حال من الأحوال (٤٨) . وعلى العكس من هؤلاء – يطق آخرون لفظ منطقة صناعية على المدن الصناعية الرئيسية في الخليج العربي ، وهذا يجب تصحيحه (٤٩) .

ونعتقد بأن أقدمها هي المنطقة الصناعية التي وجدت في ميناء سلمان بدولة البحرين في نهاية الستينيات وبمساحة ثلاثة أرباع كم٢ وبعدد ٩٥ قسيمة . وأحدثها والتي مازالت قيد الإنشاء صحار وريسوت في عمان ، الخور بقطر وعسير وحائل بالسعودية . انظر الشكل (١) .

وتنتشر هذه المناطق الصناعية في جميع الدول الخليجية ، وهي في ازدياد مستمر ، حيث أن عددها حالياً يبلغ ٥٦ منطقة صناعية كما هو واضح في الجدول رقم (٥) ، وإجمالي مساحتها يصل إلى ٢١٧كم٢ ، ويتوقع أن تصل مساحة المناطق الصناعية القائمة والمخططة في السعودية إلى حوالي ٨٣كم٢ ، ومازالت الخطط مستمرة لزيادة أعدادها ومساحاتها في جميع الدول الخليجية . ومن بين أكبرها مساحة هي منطقة الشارقة بدولة الإمارات بمساحة تصل إلى حوالي ٢٦كم٢ ، ومنطقة الدوحة الصناعية بقطر التي تصل مساحتها إلى حوالي ٢١كم٢ . وتمتاز المناطق الصناعية بالبحرين وسلطنة عمان بصغر مساحاتها فأكبرها في عمان هي منطقة الرسيل بمساحة لا تزيد عن ١كم٢ ، انظر الجدول رقم (٦) . وقد اعتمدت الخطة الخمسية الرابعة في سلطنة عمان (٩١ – ١٩٩٥) تخصيص ٢٧ مليون ريال عماني لإنشاء مناطق صناعية جديدة (٥٠) .

جدول رقم (٥)

المناطق الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي ومساحاتها الإجمالية القائمة وأهم تلك المناطق الصناعية *

| الدولة | عدد المناطق | مساحاتها الاجمالية | أهمها |
|---|---|---|---|
| الإمارات | ٢٠ | ٨٠كم٢ | مصفح والعين بأبو ظبي<br>الرمول والقوز بدبي<br>الشارقة بالشارقة |
| السعودية | ١٥ | ٥٥كم٢ | الرياض – الدمام وجدة |
| عمان | ٣ | ٥ كم٢ | الرسيل – صحار |
| البحرين | ٨ | ٣٥كم٢ | ميناء سلمان ، شمال سترة وجنوب الحد |
| الكويت | ٨ | ٢٠كم٢ | الشويخ – صبحان |
| قطر | ٢ | ٢٢كم٢ | الدوحة الصناعية والخور |

* تم استبعاد المدن الصناعية الرئيسية المذكورة في الصفحات السابقة .

مصادر البيانات :


- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، مصدر سابق جدول (٣) .
- إسماعيل المدني وسامي دانش ، كمية ونوعية النفايات الصناعية في دولة البحرين ، مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٥٣ يوليو ١٩٩٣ م .
- مجموعات الدراسات القطرية عن التنمية الصناعية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الصناعية في المؤتمر السابع بتونس ١٩٨٩م .
- إصدارات أخرى لمنظمة الخليج للإستشارات الصناعية .

## جدول رقم (٦)

## أهم المناطق الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي

## وبعض خصائصها

| المنطقة الصناعية | الدولة | المساحة بالكم٢ | الموقع من المدينة بالكم | عدد المنشآت الصناعية | عدد العاملين في الصناعة |
|---|---|---|---|---|---|
| الرياض | السعودية | ١٢,٤ | ١٤ ج ش المدينة | ٥٥٢ | ٣٥٦٦٩ |
| الدمام | السعودية | ٩,٤ | جنوبها مباشرة | ٣٢٠ | ٢٥٨١٣ |
| جدة | السعودية | ٩,٢ | جنوبها مباشرة | ٣٨٨ | ٢٨٠٩٢ |
| الدوحة | قطر | ٢١,٠ | ١٢ غرب المدينة | ٢٣٥ | ١٠٦٢٥ |
| الرسيل | عمان | ١,٠ | ٤٥ ج غرب مسقط | ٧٠ | ١٠٠٠ |
| الشارقة | الإمارات | ٢٦,٠ | جنوب غرب المدينة | ٢٠٥ | غ.م |
| صبحان | الكويت | ٣,١ | ٢٠ غرب الكويت | ٧٦١ قسيمة | غ.م |
| مصفح | الإمارات | ١٦,٢ | ٢٥جنوب أبوظبي | ١٣٢١قسيمة | غ.م |

مصادر البيانات :


- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، مرجع سابق جدول (٣) .
- محمد أحمد الرويثي ، تطور الوظيفة الصناعية في المدينة السعودية ، الرسالة ٩٩ ، الجمعية الجغرافية الكويتية جامعة الكويت ، الكويت مارس ١٩٨٧ م .
- دولة قطر ، وزارة الطاقة والصناعة : مرجع سابق جدول (٤) .
- الشارقة في ١٥ عاماً ، الديوان الأميري ، ١٩٨٨ .
- مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٥٠ ، اكتوبر ١٩٩٢م (الرسيل) .

## خصائص المناطق الصناعية

١ – تقع هذه المناطق الصناعية ملاصقة للمدن أو بالقرب منها ، وذلك لقوة علاقتها بالمدن من حيث أنها تعتبر أسواقاً للمنشآت الموجودة بها وتخدمها مباشرة . فعلى سبيل المثال ، تبعد منطقة الرياض والدوحة الصناعية عن مدنها بين ١٢ – ١٤كم وتربطها بالمدن عن طريق طرق رئيسية . وأن منطقة الرسيل الصناعية أكثر المناطق الصناعية في الخليج بعداً عن المدينة العاصمة " مسقط " بحوالي ٤٥كم .

وفي غالب الحالات ، لا تتواجد الواجهات البحرية في المناطق الصناعية ، إلا في منطقة مصفح الصناعية بأبو ظبي وميناء سلمان بالبحرين ، أنظر الشكل (١) . ولامتداد المدن فقد أصبحت بعض المناطق الصناعية القريبة أو القديمة جزءاً من المدينة كما في البحرين والرياض .

٢ – تتعدد الوظائف الصناعية لهذه المناطق الصناعية ، فرغم أن المنشآت الصناعية لها وجود كبير فيها ، إلا أن قسائم كثيرة فيها ذات وظيفة خدمية كورش التصليح ووكالات السيارات والمخازن . فعلى سبيل المثال ، فإن عدد المنشآت الصناعية في منطقة الدوحة الصناعية يبلغ ٢٣٥ منشأة من أصل ٢٠٠٠ قسيمة متواجدة فيها (٥١) .

ويبلغ ، من ناحية أخرى ، عدد المنشآت الصناعية في المناطق الصناعية لمدن الرياض والدمام وجدة السعودية حوالي ١٢٦٠ منشأة ، وتأتي في المرتبة الأولى الصناعات المعدنية ( تشكيل المعادن ) بعدد ٢٣٣ منشأة ، ومن ثم مصانع مواد البناء بعدد ٢١٧ منشأة والغذائية بعدد ١٦٨ منشأة صناعية (٥٢) .

ولكن على عكس معظم المناطق الصناعية ذات التنوع الوظيفي ، فإن منطقة الرسيل الصناعية المنشأة في ١٩٨٣ تتميز بوظيفة واحدة وهي الصناعة ، حيث بلغ عدد منشآتها في عام ١٩٩٢ حوالي ٧٠ (٥٣) .

ومنطقة العين الصناعية بأبو ظبي كان بها ٢١٢٧ منشأة في عام ١٩٨٥ ، العدد الغالب منها لوظيفة غير صناعية ، وتقع هذه المنشآت على مساحة تبلغ ٣,٥كم٢(٥٤) .

٣ – يسكن هذه المناطق الصناعية معظم عمالها وخاصة غير المتزوجين من الوافدين .فعلى سبيل المثال ، فقد بلغ عدد العاملين في مناطق الرياض والدمام وجدة الصناعية حوالي ٨٩٦٠٠ عاملاً في عام ١٩٨٤ أي بمعدل ٧١٤ عاملاً للمنشأة الصناعية (٥٥) ، وبالنسبة لمنطقة الدوحة الصناعية فقد بلغ عددهم حوالي ١١ ألف عاملاً بمعدل ٤٧ عاملاً للمنشأة الصناعية ، وعدد الساكنين فيها حوالي ١٩ ألف نسمة تقريباً طبقاً لتعداد ١٩٨٦ (٥٦) . وقد قدرنا عددهم عند إتمامها بحوالي ٣٦ ألف نسمة ، عند استغلال المساحة الكلية بمتوسط ٢٩ عاملاً لكل قسيمة يسكنون بالمنطقة (٥٧) .

٤ – بدأت نسبة العاملين المواطنين في مصانع المدن الصناعية الرئيسية في الارتفاع بسبب السياسات الإحلالية لتعيين المواطنين بدلاً من الأجانب ، حتى وصلت نسبتهم في بعض الصناعات لأكثر من ٦٠٪ كما في مصفاة النفط القطرية بأمسيعيد ، والصورة أكثر وضوحاً في مصانع البحرين الرئيسية .

ولكن مازالت مشاركة العمالة المواطنة متدنية في المصانع الخفيفة بالمناطق الصناعية لأسباب اقتصادية ، وأهمها رخص العمالة الوافدة ، وخاصة الآسيوية فهم المنتشرون في الغالب ، فدراسات كثيرة تبين أن نسبتهم لا تزيد عن ٢٪ كما في الإمارات وقطر (٥٩) ، وفي السعودية تصل نسبتهم إلى حوالي ٨,٨٪ في عام ١٤١٠ هـ (٦٠) .

وتشجيعاً لهذا التوجه ربطت الدول الخليجية بين عدد العاملين المواطنين في المصنع والدعم المادي المقدم للمشروع كما في الكويت (٦١) . وعلى كل حال ، فغالبية العاملين المواطنين في هذه الصناعات الخفيفة هم ملاكها أو أقرباؤهم أو يعملون بصورة مؤقتة أو لساعات إضافية (٦٢) .

٥ – ساعدت هذه المناطق الصناعية القطاع الخاص في التوجه نحو القطاع الصناعي . وقد تركت الحكومات في خططها الصناعية هذه الصناعات الخفيفة للمواطنين وقدمت لهم دعماً مادياً كبيراً . فعلى سبيل المثال ، فقد بدأت دولة الكويت خطتها الصناعية بخطتين خمسيتين (٦٧ – ١٩٧١) و (٧٢ – ١٩٧٦) باستثمارات بلغت ١٤٠ مليون دينار ،

بتركيز على الصناعات الخفيفة لخدمة السوق المحلي (٦٣) . وقد قدمت المملكة العربية السعودية ، من جانب آخر ، حوافز مالية بلغت حوالي ١١ مليار ريال سعودي خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٤) (٦٤) .

٦ - زادت المناطق الصناعية من درجة الأزدحام في حركة المرور ، وخاصة على الطرق الرئيسية المؤدية إليها . فغالباً ما نجد بالإضافة إلى كثافة الانشطة الاقتصادية داخل هذه المناطق الصناعية ، تزدحم المناطق القريبة منها بالمنشآت الاقتصادية المتنوعة مستفيدة من كثرة الحركة المرورية ذات الصلة بالمناطق الصناعية . والصورة واضحة في حالة منطقة الدوحة الصناعية ، حيث يعتبر طريق سلوى الموصل للمنطقة الصناعية من أكثف الطرق حركة في قطر ، ومحاط بالمنشآت الاقتصادية على جانبيه . ولتخفيف الازدحام المروري ، عملت السلطات على توسعة الدوارات المؤدية إليها أو بافتتاح طرق أخرى دائرية لتوزيع الحركة المرورية وخاصة الحركة السريعة والثقيلة (٦٥) .

ومن ناحية أخرى ، أدت الصناعات المختلفة في دول الخليج العربية ، سواء واقعة بالمدن الصناعية أو المناطق الصناعية ، إلى تعدد مصادر التلوث البيئي من صلبة وهوائية غازية ومن سائله . وتزيد خطورتها كلما كانت هذه المناطق قريبة من المستوطنات البشرية أو مصادر الغذاء ( البحر ) ، وخاصة في غياب التشريعات والقوانين الضابطة لعمليات التعامل مع ملوثات المصانع بالطرق السليمة (٦٦) .

## خاتمـــة :

أنه رغم سيطرة المدن العواصم على جذب السكان في دول الخليج العربية ( دول مجلس التعاون ) إلا أن المدن الجديدة وخاصة الصناعية سوف يكون لها دور في تقليل الاكتظاظ السكاني في المدن العواصم . فعندما تكتمل ، على سبيل المثال ، الخطط الموضوعة لتنمية المدن الصناعية الرئيسية في هذه المنطقة من العالم العربي ، فإن إجمالي عدد السكان فيها يصل إلى أكثر من مليون نسمة ، يمثلون نسبة معقولة من سكان هذه الدول .

وأصبحت هذه المدن الصناعية علامات بارزة في دول مجلس التعاون الخليجي ، لما تمثله من تطور اقتصادي وعمراني . فالمصانع المنتشرة فيها وخاصة الثقيلة المعدنية والبترولية تلعب دوراً اقتصادياً مهماً ، وسوف يكبر هذا الدور مع الوقت ، وتحقق التنمية الصناعية أهدافها المنشودة والمتمثلة في استغلال أمثل للموارد المتاحة ، وتنويع مصادر الدخل ، وخلق وظائف للمواطنين ، وتقوية الروابط الإقليمية ، وذلك بمواصلة قطاع الصناعات التحويلية نموه وارتفاع مساهمته في إجمالي الناتج القومي حتى تصل إلى أكثر من ٣٠٪ في بداية القرن القادم كما هو مأمول .

وإنشاء المناطق الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي أدى إلى تنمية الصناعات التحويلية الخفيفة ، والتي تخدم بالدرجة الأولى المجتمعات والأسواق المحلية ، فتقلل بالتالي من استيراد هذه المنتجات الاستهلاكية اليومية فيقوى ميزان المدفوعات من ناحية ، ويستثمر جزء من الأموال المتكونة لدى الأفراد في فترات سابقة لخدمة المجتمع وتقوية النشاط الاقتصادي وتنوعه .

وهذه الصناعات الخفيفة والمتوسطة أوجدت وسوف تقوي في المستقبل الترابطات الأمامية والخلفية ذات الصلة بالصناعات الكبيرة في المنطقة من معدنية وبترولية كيميائية ، محققة التكامل القطاعي في الصناعة .

وفي نفس الوقت ساعدت هذه المناطق الصناعية في إبعاد جزء من العاملين غير المواطنين وغير الأسريين من المدن الرئيسية ، مما يؤدي إلى تخفيف عوامل التوتر الاجتماعي .

وختاما ، نقول بأن المدن الصناعية والمناطق الصناعية سوف تخلق أو تعمل على انتشار أنماط سلوكية ثقافية واجتماعية واقتصادية مختلفة بسبب الوظيفة الصناعية المزدهره تؤدي إلى نمط جديد للعلاقات المكانية بين أجزاء الدولة الواحدة ، بين العاصمة والمدن الأخرى وبين أطراف العاصمة ، وبين المدن والمستوطنات المختلفة الأخرى .

وقد تحقق بعض هذه الأمور في الفترة القصيرة لعمر هذه المدن الصناعية والمناطق الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي ، ونتوقع أن تكون الأدوار والآثار أكبر على المدى المتوسط والبعيد القادمين .

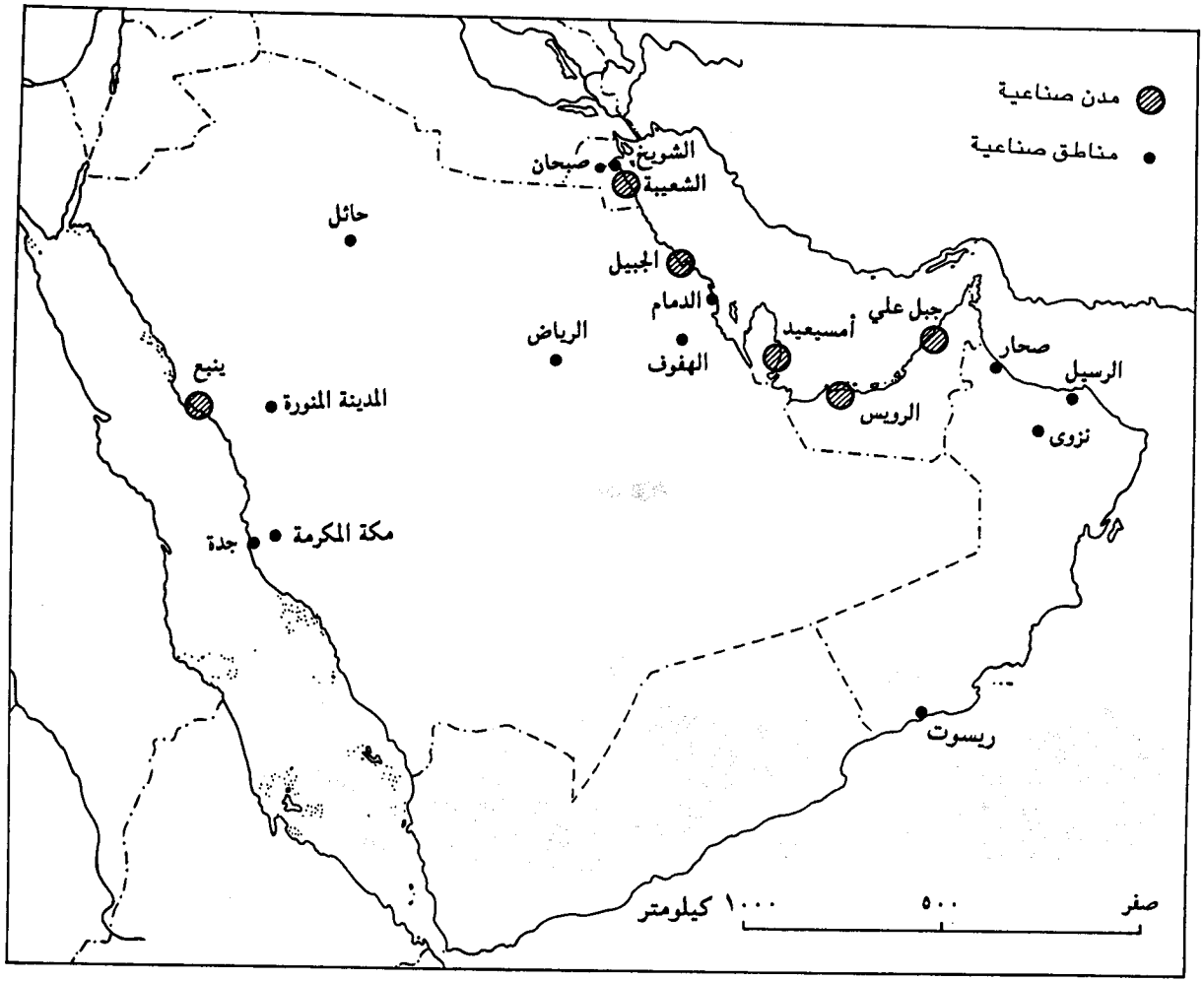


شكل (١/١) المدن الصناعية وأهم المناطق الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي

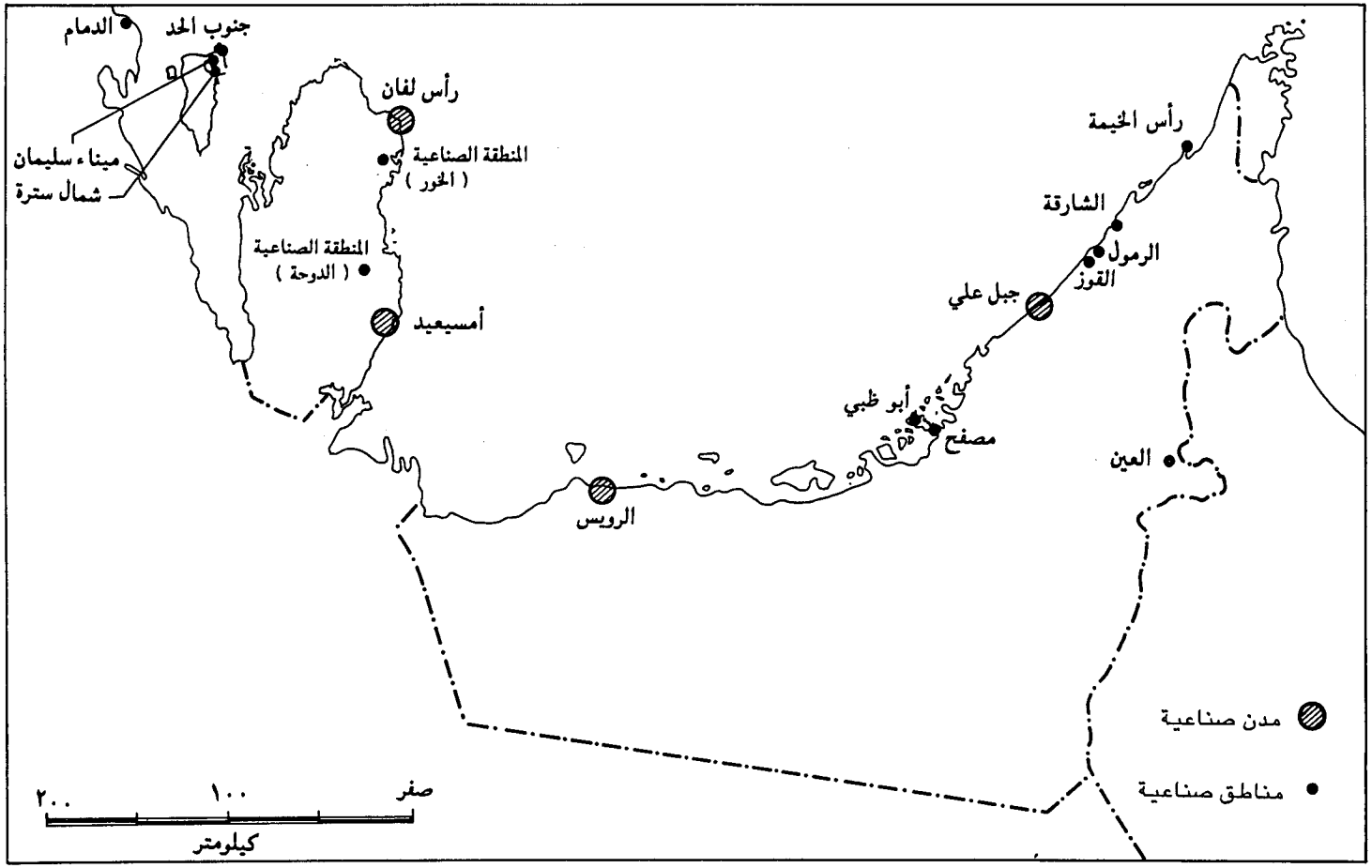


شكل (١/ب) المدن الصناعية وأهم المناطق الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي

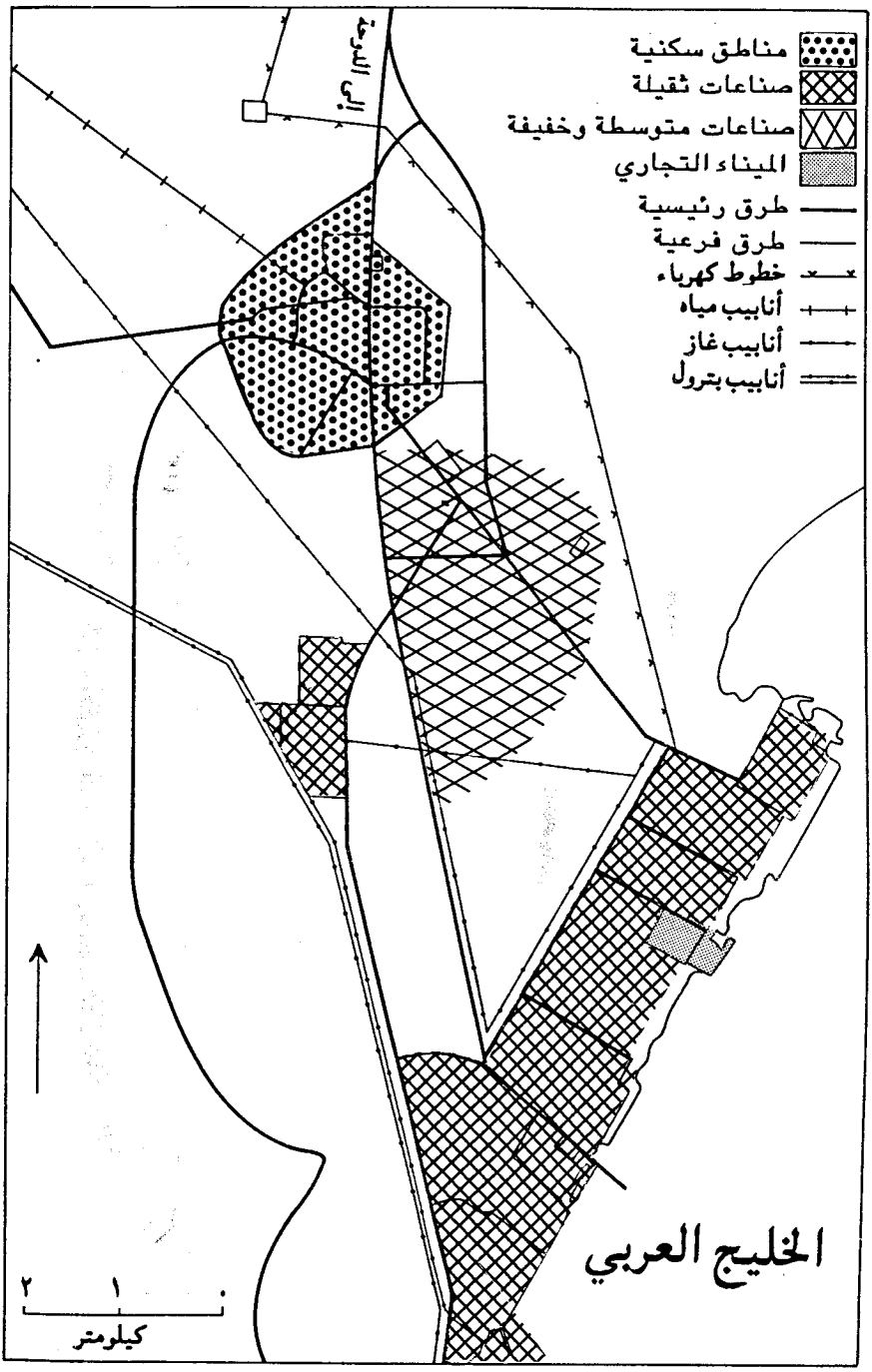


شكل (٢) مدينة أمسيعيد الصناعية - استخدامات الأرض

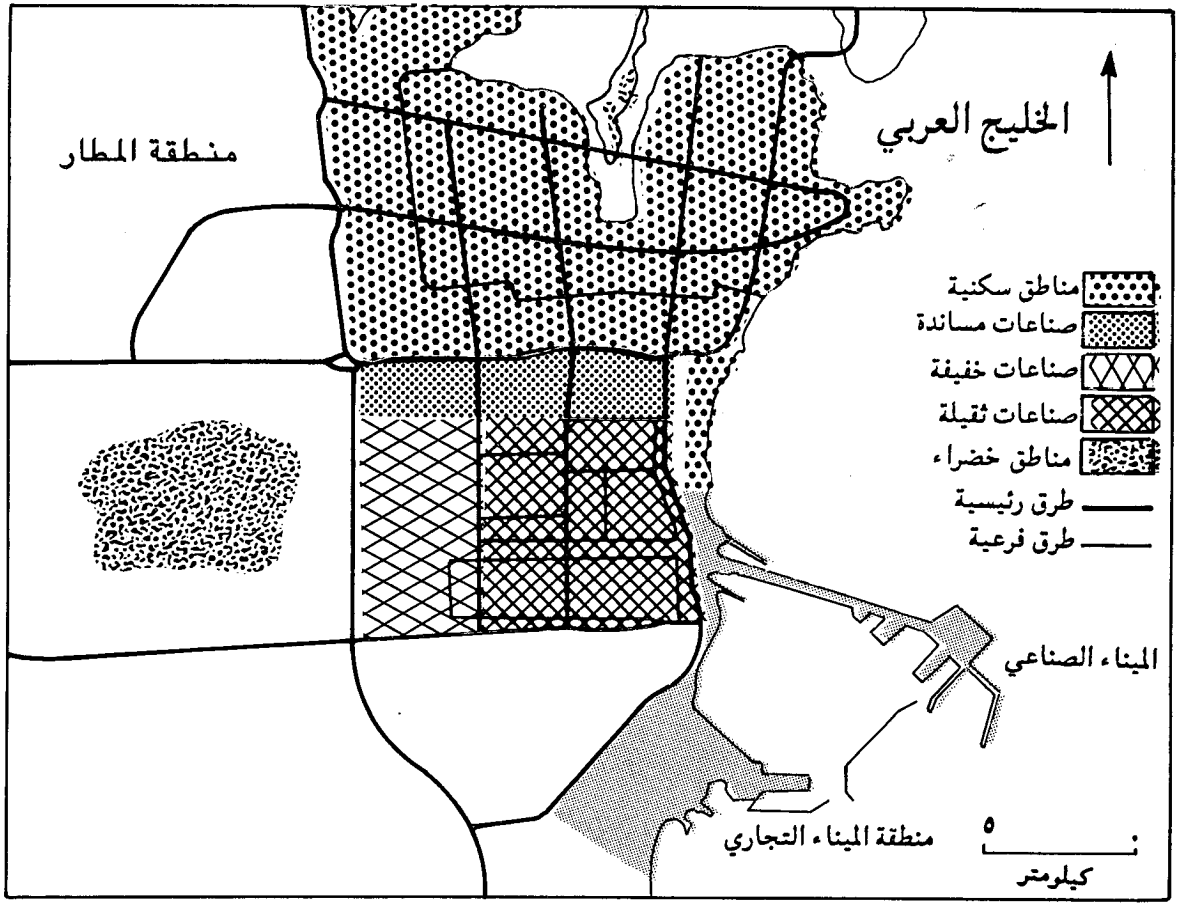


**شكل (٣) مدينة الجبيل الصناعية - استخدامات الأرض**

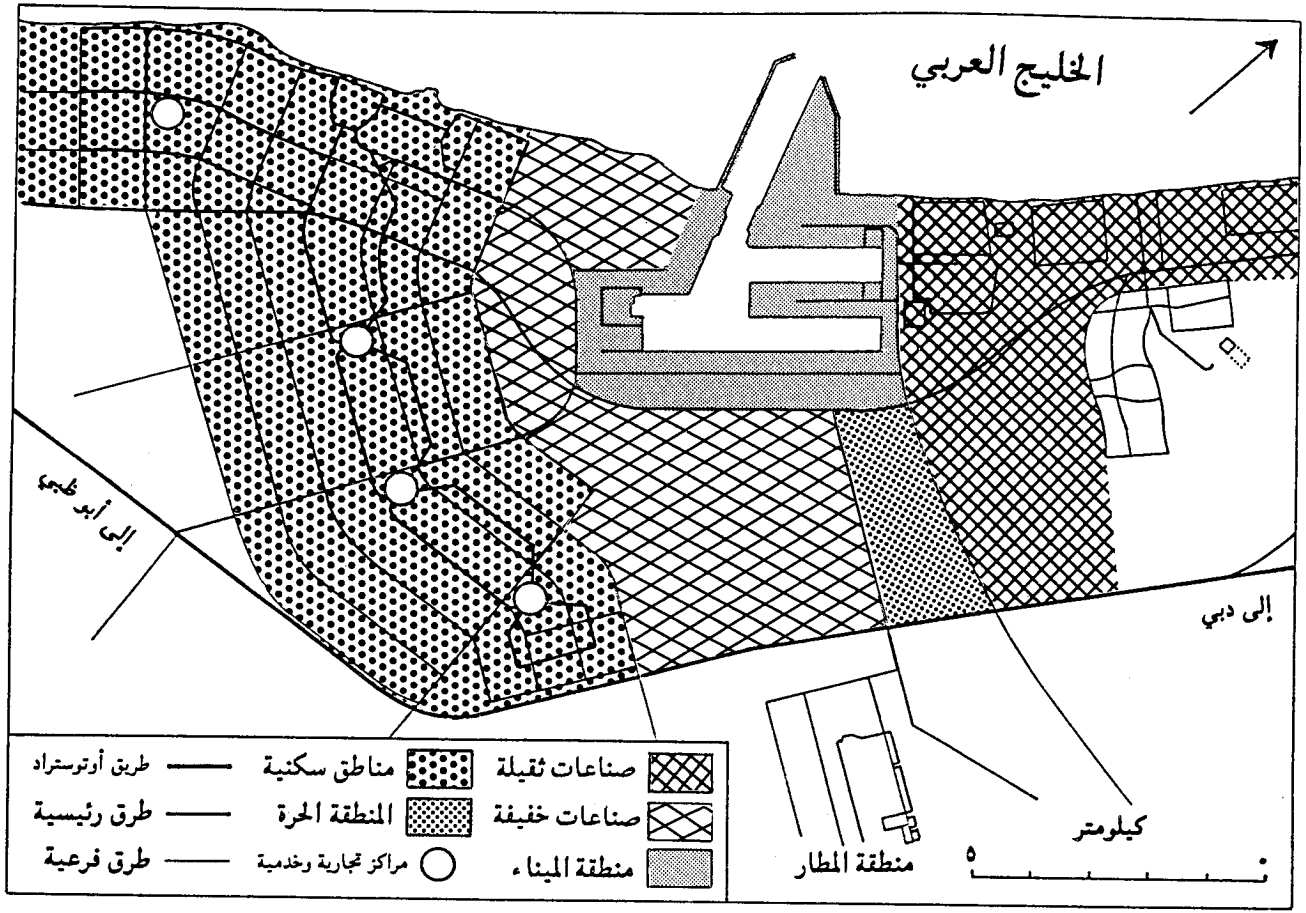


**شكل (٤) مدينة جبل علي الصناعية - استخدامات الأرض**

## المصادر والهوامش :


١ – حسن الخياط ، المدينة العربية الخليجية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، الدوحة ١٩٨٨ ، ص ١٩٨ .

٢ – منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، التقرير السنوي ١٩٩٢ ، الدوحة ، أغسطس ١٩٩٣ ، ص ٧ .

٣ – Jaffer (AL-Shafai), N.A., Industry in Qatar, Unpublished MA. thesis, Eastern Mich. University, Geography Dept., 1985,P.49.

٤ – المملكة العربية السعودية ، وزارة الإعلام ، هذه بلادنا ، الرياض ١٩٩٢ ، ص٢١٣ .

٥ – صندوق الأمم المتحدة للسكان ، وضع السكان في العالم ، الجداول المرفقة ، ١٩٩٠ ص٤٥ – ٥٢ .

٦ – حسن الخياط (١٩٨٨) ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

٧ – نفس المصدر ، ص ١٩٨ .

٨ – عبد الإله أبو عياش ، التخطيط لمدن التنمية في الكويت ، الرسالة ٣٣ ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، جامعة الكويت ، الكويت سبتمبر ١٩٨١ ص ١٨ .

٩ – Hugh. M., & Roberts. P., An Urban Profile of the Middle East, St. Martins Press, New York, 1979.

١٠ – السيد الحسيني ، تنمية العالم الثالث بين المركزية والحضرية والتوازن الإقليمي ، حولية كلية الإنسانيات ، جامعة قطر ، العدد ١٢ ، ١٩٨٩ ص ٩٣ .

١١ – حسن الخياط (١٩٨٨) ، مرجع سابق ، ص ١٩٢ .

١٢ – El-Arifi, Salih., The Nature of Urbanisation in the Gulf countries Jeo Journal, 13.3 1986,P.233

١٣ – منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملامح الاقتصاد الصناعي في الإمارات ، الدوحة ١٩٨٦ ، ص ٨٢ .

١٤- أ - دولة قطر ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية (١٢) .
الدوحة ١٩٩٢ ص ١٦ + تقديرات الزيادات الطبيعية حتى ١٩٩٣م .
ب- السعودية ، وزارة الإعلام ، ٦٠ عاماً من الإنجازات ، الرياض ١٩٩٢ ، ص ١٠٣ .
١٥- السعودية (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .
١٦- دولة قطر ، وزارة التربية والتعليم ، التقرير السنوي ، ٩١ - ١٩٩٢ ، ص ١١٨ .
١٧- Pereira, W., Umm Said Development Plan, March 1983, P.4.
١٨- دولة الكويت ، الإدارة العامة لمنطقة الشعيبة ، منطقة الشعيبة في ربع قرن ، الكويت ١٩٨٨ ، ص ٤٤ .
١٩- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، دراسة المناطق الصناعية في دول الخليج العربية الدوحة ١٩٨٥ ، ص ٦٣ .
٢٠- مصدر سابق ، ١٢٠ . Hugh, Op.Cit.,P.120
٢١- نفس المصدر ، ص ١٣٣ .
٢٢- تصريح لمدير عام نودكو في عام ١٩٩٢ في الجرائد المحلية .
٢٣- يوسف أبو بشيت ، مدينة ينبع الصناعية ، مجلة القافلة ، العدد٩/٤٠ أبريل ١٩٩٢، ص ٤ .
٢٤- السعودية (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٣٧ و ٢٢٢ .
٢٥- منظمة الخليج (١٩٨٦) ، مرجع سابق ، ص ٩١ .
٢٦- يوسف أبو بشيت ، مرجع سابق ، مصدر سابق ، ص ٤ .
٢٧- دولة قطر ، المؤسسة العامة القطرية للتبرول ، التقرير السنوي ، الدوحة ١٩٨٥ ص ١٥ .
٢٨- على المرهون ، المنطقة الحرة لجبل على ، مجلة القافلة ، العدد ٣٨/٩ مارس ١٩٩٠، ص ٣٨ .
٢٩- السعودية (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ .
٣٠- دولة قطر ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية ، المجموعة ٧ ، ١٩٨٧ ، الدوحة ، ص ٢٠٤ .

٣١-نفس المصدر ، المجموعة ١٢ ، ١٩٩٢ ص ٢٢٣ بالنسبة لكميات الإنتاج . ومتوسطات الأسعار للطن Petroleum Economist, April 1993 P.50.

٣٢- المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية بدولة الإمارات . مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية ، تونس ١٩٨٩ ص ٤٣ .

٣٣- شركة قطر الوطنية للملاحة والنقليات المحدودة ، التقرير السنوي ١٩٩٠ ، الدوحة فبراير ١٩٩١ .

٣٤- فؤاد عبد السلام الفارسي ، الأصالة والمعاصرة - المعادلة السعودية ، دار الأصفهاني للطباعة ، جدة ١٤١٢ هـ ، ص ٣٢٠ .

٣٥- الكويت ، مرجع سابق ، ص ٥٢ .

٣٦- شركة قطر الوطنية للملاحة والنثليات المحدودة ، التثرير السنوية ١٩٩٠ ، الدوحة فبراير ١٩٩١ .

٣٧- السعودية (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ٢١٦ - ٢٢١ .

٣٨- نفس المصدر ، ص ١٣٧ .

٣٩- Qatar, List of Establishments: Registered and Licensed-up to 1991 Ministry of Industry and Public Works, Doha 1992 .

٤٠- المملكة العربية السعودية ، وزارة الإعلام ، صنع في السعودية ، الرياض ١٩٩٢ ص ٣٣ .

٤١- محمد على الكبيسي ، التنمية الصناعية في قطر ، ترجمة حسن الخياط ، دار المتنبي ، الدوحة ، ١٩٨٦ ، الفصل السادس ، ص ٢١٥ - ٢٩٠ .

٤٢- الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإعلام ، دولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٢ ، مطابع الدوحة الحديثة ، الدوحة ١٩٩٢ ، ص ١٥٠ .

٤٣- السعودية (١٩٩٢) ، صنع في السعودية ، مصدر سابق ، ص ٣٠ - ٣٥ .

٤٤- محمد هشام خواجكية ، تجربة التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون ، مجلة التعاون ، العدد ١٦ ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٧٥ .

٤٥ - الكويت ، مرجع سابق ، ص ٣٢ .

٤٦- الشركة القطرية للنقل البحري ، عقد التأسيس والنظام السياسي ، مطبعة الدوحة الحديثة ، الدوحة ١٩٩٢ .

٤٧- مرجع سابق ، ص ٥٢ . Jaffer (al-Shafai), N.A. 1985

+ قطر ، الجهاز المركزي للاحصاء ، التعداد العام للسكان والمساكن ، ١٩٨٦ ، الدوحة ١٩٨٧ ، ص ١٦٨ .

٤٨- الدار السعودية للخدمات الاستشارية ، الخدمات المساندة ودورها في التنمية الصناعية الخليجية ، ورقة مقدمة لمؤتمر الصناعيين الرابع لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الكويت ، يناير ١٩٩٣ .

٤٩- منظمة الخليج (١٩٨٥) ، مرجع سابق .

٥٠- جرية الرايـــة ، تقرير بعنوان : نجاحات متطورة للصناعة العمانية : ١٩٩١/٥/٢٧ ، ص ١٢ .

٥١- Jaffer (Al-Shafai), N.A., Private Sector Industries in the state of Qatar Unpublished Phd . Desertation, Univ. of Wales Geography Dept. 1989 P.235

٥٢- محمد أحمد الرويثي ، تطور الوظيفة الصناعية في المدينة السودية ، الرسالة ٩٩ ، الجمعية الجغرافية الكويتية ، جامعة الكويت ، الكويت مارس ١٩٨٧ ، ص ٢٠ .

٥٣- سلطنة عمان ، هيئة منطقة الرسيل الصناعية ، دليل منطقة الرسيل الصناعية ، ١٩٩٢.

٥٤- فوزي الأسـدي ، مورفولوجية مدينة العين والعوامل المؤثرة في ذلك ، حولية كلية الإنسانيات : جامعة قطر ، العدد ١٢ ، ١٩٨٩ ، ص ٢٠ .

٥٥- محمد الرويثي ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

٥٦- دولة قطر، الجهاز المركزي للاحصاء (١٩٩٢) ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

٥٧- نظام عبد الكريم الشافعي ، معوقات التنمية الصناعية للقطاع الخاص في قطر ، ورقة بحث مقدمة إلى مؤتمر الأبعاد الاقتصادية والبيئية للتنمية في دول الخليج ، جامعة الامارات ، مارس ١٩٩٠ ، ص ١٣ .

٥٨- سلطنة عمان ، تقرير المؤسسة العامة للمناطق الصناعية ، مجلة التعاون الصناعي العدد ٥٣ يوليو ١٩٩٣ ، ص ٨٦ .

٥٩- نظام عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

٦٠- المملكة العربية السعودية ، وزارة الصناعة والكهرباء ، المسح الصناعي ١٤١٠هـ ، نوفمبر ١٩٩١ ص ١ من الفصل الثالث .

٦١- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملامح الاقتصاد الصناعي في الكويت ١٩٨٦ ، الدوحة ص ٩٦ .

٦٢- نظام عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

٦٣- عبد الإله أبو عياش ، مرجع سابق ، ص ١٨ .

٦٤- فؤاد الفارسي ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ .

٦٥- مرجع سابق ، ص ٢٤٢ Jaffer, N.A. (1989), OP,Cit., P.242.

٦٦- إسماعيل المدني وسامي دانش ، كمية ونوعية النفايات الصناعية في دولة البحرين ، مجلة التعاون الصناعي ، العدد ٥٣ يوليو ١٩٩٣ ، ص ٦ - ٢٣ .

وانظر كذلك : حسن الخياط ، مرجع سابق ، الفصل العاشر ، ص ٤٠٥ .

## مراجع أخـــرى :


١ - جامعة الملك سعود ، المدن السعودية - انتشارها وتركيبها الداخلي ، الرياض ١٩٨٧ .

٢ - الشارقة ، الديوان الأميري ، إدارة الشئون الصحافية ، الشارقة خلال ١٥ عاماً ١٩٧٤ - ١٩٨٨ ، الشارقة ١٩٨٩ ص ١٤٥ .

٣ - عبد الله إبراهيم القويز ، منجزات التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التنفيذ التدريجي لأحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ، مجلة التعاون ، العدد ٢٩ مارس ١٩٩٣ ص ٦٦ .

٤ - محمد هشام خواجكية ، آفاق التنمية الصناعية في دول الخليج العربية ، النفقط والتعاون العربي ، العدد ٥٥ ، ١٩٨٩ ، ص ١٠٩ .

٥ - المملكة العربية السعودية ، الهيئة الملكية للجبيل وينبع ، مدينة الجبيل الصناعية ، الهيئة الملكية للجبيل وينبع ، محرم ١٤٠٢ هـ .

٦ – منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، حوافز وأطر التنمية الصناعية في دول الخليج العربية ، الدوحة ١٩٨٤ .

٧ – منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ملامح الاقتصاد الصناعي في دولة قطر ، الدوحة ١٩٨٩ .

٨ – المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، التنمية الصناعية بالبحرين ، مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية ، تونس ، اكتوبر ١٩٨٩ .

٩ – نظام عبد الكريم الشافعي ، الزيادة الطبيعية ودورها في معالجة الخلل السكاني في دولة قطر ، بحث ألقي في ندوة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، مارس ١٩٩٢ .

١٠– وليد المنيسي : " خطط المدن الجديدة في دول الخليج وأثرها في التنمية " مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٥٠ أبريل ١٩٨٧ .

١١– خرائط وأطالس الدول الخليجية .

12 - Alidrisi, M.M. and Others, Profile of Entrproses and workforce in the Industrial Estste of Jeddah, Al-Taawon Al-Sinaee, no.50, oct.1992, p,3.

13 - Al-Khayat, Hassan: Urban Revolation in the Arab Gulf States, in : Geography ans The Rhird, Univeresity of Malaysia, Kuala Lumpur, 1981 .

14 - Humphrys, G. and Jaffer, N.A. Indigenous Private Sector Industries in Qatar, International Geographical Conerence Australia. Sydney, 8,1988.